

برنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

الانتخابات البرلمانية 2013



الجبهة . أن نعيش بكرامة



AL JABHA / الجبهة

- الانسحاب الكامل من المناطق المحتلة منذ العام 1967 بما فيها القدس وإزالة كامل المستوطنات، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس بجانب إسرائيل، وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً بموجب قرارات الأمم المتحدة.
- الاعتراف بالجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل أقلية قومية، لها الحق بالمساواة الكاملة، وفي الحقوق القومية والمدنية والاجتماعية والثقافية، ووقف سياسة التمييز ضدها، خاصة في مجالات الأرض والسكن وفرص العمل والخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها، وتوسيع مناطق نفوذ البلديات العربية ووقف مخطط برافر الاقتلعي في النقب، والتوقف عن هدم البيوت العربية، وإقرار مخططات هيكلية لكل البلديات العربية ما يضمن لها مساحات للإسكان والتطور العصري في كافة مناحي الحياة، ومساواة ميزانيات السلطات المحلية العربية بالسلطات المحلية اليهودية.
- تصعيد المعركة من أجل الديمقراطية والتصدي لحملة التحريض العنصري ومسلسل القوانين العنصرية، ووقف كل أشكال التمييز على أساس العرق والجنس والدين والانتماء والميول الجنسية، وكل أشكال التمييز.
- النضال من أجل تغيير السياسة الاقتصادية لتكون لصالح الجمهور العام، وخدمة العاملين ومنع اتساع البطالة، والمساواة في فرص العمل أمام الجميع، وخاصة أمام العرب وبشكل أخص جمهور النساء العربيات، ومساواة ظروف وشروط ورواتب عملهم، بالمعدلات القائمة بين اليهود، ورفع الأجور ومنع تأكلها.
- وقف كل أشكال الخصخصة في المؤسسات الرسمية والتوقف عن استخدام شركات القوى العاملة، وعدم خصخصة الموارد الطبيعية.
- النضال من أجل رفع مستوى خدمات الرفاه، وزيادة المخصصات الاجتماعية ومخصصات الأولاد، والمخصصات للعائلات أحادية الوالدين، وللمسنين.
- الدفاع عن الجهاز الصحي العام، من أجل تحقيق المساواة في الخدمات ونيلها بشكل متساو، وإلغاء مخططات الخصخصة في المستشفيات.
- ضمان تعليم مجاني في كل المراحل التعليمية، من روضات الأطفال وحتى التعليم الجامعي، وسن قانون حقوق الأولاد.
- وضع خطة لبناء المساكن الشعبية، التي تقدم أجوبة ملائمة لاحتياجات السكن للشرائح المختلفة، وتشمل حلولاً متنوعة للسكن.
- وضع دستور ديمقراطي يحمي حقوق الإنسان والمواطن الأساسية، وكل الحقوق الاجتماعية، وضمان طابع الدولة العلمانية، والمساواة بين مواطنيها، والقضاء على العنصرية، ومكافحة كل أشكال التمييز والعنف، إضافة إلى سن وتطبيق القوانين، التي تحظر التمييز والتحريض على الطرد الجماعي، والتحريض على العنصرية، والتحريض على خلفية طائفية والميول الجنسية وكل أشكال الانتماء.
- سن قانون أساس: المساواة بين الجنسين، اعتماداً على المعاهدة الدولية بشأن إلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء، بما في ذلك حظر الاتجار بالنساء.
- نزع الاسلحة النووية وكل أشكال أسلحة الإبادة الجماعية في إسرائيل، والزام الحكومة بالتوقيع على معاهدة حظر نشر الاسلحة النووية.

تخوض الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة الانتخابات للكنيست الـ 19 (كانون الثاني 2013)، كحركة عربية يهودية، ذات تجربة غنية وانجازات هامة في ميدان النضال السياسي والاجتماعي.

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة هي الحركة الأكثر مثابرة في الدفاع عن مبادئ السلام العادل، وعن مصالح العاملين، وحقوق الجماهير العربية في اسرائيل. تنشط الجبهة بمنهجية من أجل وحدة النضال، ودعوة كل من يتفقون مع مبادئ الجبهة، من اليهود والعرب، النساء والرجال، بأن يدعموا الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في الانتخابات، ويشاركوا في نشاطها النضالي.

في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة شركاء: الحزب الشيوعي وحركة ترابط، والجبهات المحلية، وأوساط شعبية وشخصيات عربية ويهودية.

في الانتخابات البرلمانية القريبة لقاءة على عاتقنا مسؤولية مصيرية، لإنقاذ الشعبين في البلاد من سياسة حكومة اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو، الحبل بالكوارث، والتي خاضت حرباً تدميرية ضد قطاع غزة، ومستمرة بتعميق الاحتلال وتوسيع المستوطنات، من خلال ابعاد احتمالات السلام مع الشعب الفلسطيني، وتضعيد التمييز وسلب حقوق الجماهير العربية، وتوسيع نطاق البطالة، وتدمير خدمات التعليم والصحة وخصخصتها، وفرض أنماط حكم فاسدة ومرفوضة، فحكومات العقد الأخيرة عملت على اغناء أكبر الأغنياء، من خلال الخصخصة والتعديلات الضريبية، ووسعت دائرة الفقر والضائقة الاجتماعية في اسرائيل وضاعفت مدى الفوارق الشاسعة بين الأغنياء والفقراء.

منذ الانتخابات البرلمانية في العام 2009، خاضت وقادت الجبهة معارك سياسية واجتماعية، ارتكزت على مكانتها كقوة اليسار الاساسي والمثابر في اسرائيل، يسار سياسي واجتماعي، يسار يهودي عربي. وكان للجبهة دور ناشط وبارز في حملة الاحتجاجات الاجتماعية الكبيرة في صيف العام 2011، وكان شعارها: "الشعب يريد عدالة اجتماعية"، وبات هذا شعار النضال الشعبي الواسع ضد سيطرة اصحاب رأس المال على السلطة.

حققت الجبهة انجازات في الانتخابات للسلطات المحلية، وفي الانتخابات النقابية العامة، وفي نقابة المعلمين، واتحاد الطلبة ولجان الطلاب العرب، ورفعت الجبهة راية النضال ضد الخصخصة ومن أجل ضمان العمل للعاطلين عن العمل، وتقديم حلول لضائقة السكن، وسد الفجوات في ميزانيات السلطات المحلية، وحافظت الجبهة على مكانتها في قيادة نضال الجماهير العربية، وضاعفت قوتها في أوساط الجمهور اليهودي.

وقفت الجبهة في الكنيست وخارجه، ضد حكومات اليمين و"الوحدة القومية"، وخاضت نضالاً دون مهادنة ضد التشريعات العنصرية المناهضة للديمقراطية، وضد الأحزاب العنصرية الفاشية، التي تلوح بالطرد الجماعي (الترانسفير)، واقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه، وهذا ما سنفعله أيضاً في المستقبل.

إن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ملتزمة بطريقها وبرنامجهما، اللذان صمدا في اختبارات شعبية، وسواصل العمل من أجل السلام الدائم والعادل، الذي يرتكز على اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية الى جانب دولة اسرائيل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، والدفاع عن حقوق العاملين، ومن أجل ضمان العمل للعاطلين عن العمل، وانقاذ خدمات التعليم والصحة والرفاه، والدفاع عن الحريات الديمقراطية، ومساواة المرأة، وضد كل أشكال التمييز، والدفاع عن حقوق الأولاد والمسنين، والدفاع عن مهاجري العمل وطالبي اللجوء من افريقيا، والحفاظ على البيئة.

إننا نؤكد أن إسرائيل لن تكون دولة ديمقراطية، طالما استمرت في سياسة التمييز القومي ضد الجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل، فالمساواة القومية والمدنية، هي حق غير قابل للتصرف، للأقلية القومية العربية في اسرائيل، الحق الذي يرتكز على حقها بالعدالة في وطنها.

إن مواقف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ونضالها على مر السنين، ساهم كثيراً في تغيير مواقف الجمهور في

اسرائيل، في مسألتها السلام والمساواة، إن شعار الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: دولتين- اسرائيل وفلسطين، مقبول على غالبية الجمهور في اسرائيل، ورفضها للخصخصة وتصفية شبكة الضمان الاجتماعي، ودعمها قضية العدالة الاجتماعية، هي أفكار مقبولة على قطاعات واسعة من الجمهور، كما أثبت هذا في حملة الاحتجاجات الشعبية في صيف العام 2011. لذلك فإن تعزيز قوة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، هو تعزيز للقوة المتأثرة، المناضلة ذات الرؤى البعيدة، التي تخدم بشكل صادق المصالح الحقيقية للشعبين الفلسطيني والاسرائيلي. إن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تعرض بديلاً سياسياً واجتماعياً واقعياً في إطار عربي يهودي ثابت، صمد في الاختبارات، إطار يوجه الى المسار الصحيح للسلام العادل الشامل والدائم، وللمساواة الكاملة والتقدم نحو مجتمع عادل اجتماعياً، في مركز اهتماماته الانسان وظروف حياته، وتطور شخصيته وبيئته ومستقبله.

من أجل السلام الاسرائيلي الفلسطيني والاسرائيلي العربي، العادل والشامل والثابت

إن الحرب على قطاع غزة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) العام 2012، تحت اسم "عمود السحاب"، هدفت الى احباط التصويت في الأمم المتحدة، على الاعتراف بدولة فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت، هدفت الى القضاء على حملة الاحتجاجات، وحجب النظر عن العلاقة بين القضايا الاجتماعية والاحتلال والديمقراطية. إن المؤسسات العسكرية والسياسية تستغل كل انتصار عسكري من أجل تضخيم جنون العظمة القومية، وكل فشل عسكري من أجل تأجيج أجواء الخوف من "الابادة".

إن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة توجه انتقادات ثاقبة ضد حكومة بنيامين نتنياهو، التي بخلاف موقف غالبية دول العالم، عارضت قبول فلسطين في عضوية الأمم المتحدة، كعضو مراقب. إن الجبهة على قناعة بأن التأييد للخطوة الفلسطينية، وانجاز الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود 1967 الى جانب اسرائيل، هو مصلحة للشعبين، لإنهاء الاحتلال وابرام السلام الاسرائيلي الفلسطيني، والاسرائيلي العربي، وابعاد شبح الحرب عن المنطقة، واحلال السلام في الشرق الأوسط، سيقود الى تحويل ميزانيات كبيرة من الانفاق على العسكرة والاحتلال والاستيطان، الى الاحتياجات الاجتماعية، ومعالجة القضايا المؤلمة في المجتمع.

إن الطموح الشعبي للعدالة الاجتماعية، لا يمكن أن يتطبق طالما أستمروا الاحتلال، فمن يستعبد شعباً آخر، ليس بمقدوره أن يكون حراً.

إن الموضوع الاساسي في النضال من أجل السلام، بلورة الحل الدائم الاسرائيلي الفلسطيني، فأحزاب اليمين (الليكود بيتينو، وهبايت هيهودي) وأيضاً حزب العمل وباقي أحزاب "الوسط"، توهم الجمهور عند حديثها عن حل الدولتين، وفي نفس الوقت تطالب بابقاء غالبية المستوطنين في الأماكن التي يستوطنون فيها، ومصادرة حق الفلسطينيين الشرعي بالاستقلال القومي في كل المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. إننا نرفض هذا التوجه، الذي يشكل عقبة امام المفاوضات وضمن اتفاق السلام العادل والشامل، ونؤكد ان لا حل سوى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية.

إن أسس الحل هي:

- اخلاء كل المستوطنات والانسحاب من كل المناطق الفلسطينية التي جرى احتلالها في حزيران (يونيو) 1967- اي من كل أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية.

- تطبيق حق الشعب العربي الفلسطيني باقامة دولته المستقلة ذات السيادة، في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، الى جانب دولة اسرائيل. وتكون خطوط الرابع من حزيران (يونيو) 1967، هي حدود السلام الآمنة والمعترف بها، بين دولة اسرائيل وبين دولة فلسطين.
- في اطار اتفاق السلام الثابت والدائم، يتم الاعتراف بالقدس الغربية كعاصمة لدولة اسرائيل، وبالقدس الشرقية كعاصمة فلسطين المستقلة، وتضمن الاتفاقيات تعاوناً بين العاصمتين، وضمان وصول حر الى الأماكن المقدسة، وحركة حرّة بين جانبي المدينة.
- حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بموجب قرارات الأمم المتحدة.
- ابرام اتفاق سلام مع لبنان وسورية، على أساس حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، واعادة مرتفعات الجولان الى سورية، واخلاء المناطق اللبنانية التي بقيت تحت الاحتلال الاسرائيلي.
- ضمان ترتيبات السلام في اتفاقيات بين الدول، التي ستشكل أساساً قانونياً لحياة خالية من التهديدات، واستخدام القوة، وضمان العيش بسلام بينها، وعدم تدخل دولة بالشؤون الداخلية لدولة أخرى.
- إن السلام الاسرائيلي العربي يفتح الطريق لارساء اجواء السلام في الشرق الأوسط وابعاد شبح الحرب عن المنطقة. من خلال الارادة الحرّة، بين دولتي اسرائيل وفلسطين المستقلة، ودول عربية أخرى، في مسائل مختلفة، بما فيها الاقتصادية، التي فيها مصالح مشتركة.

إن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ستواصل النضال من أجل:

- اخراج جيش الاحتلال الاسرائيلي من كل مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ووقف بناء جدار الفصل العنصري، وهدم كل الأجزاء التي بنيت منه ما بعد الخط الأخضر، ووقف السيطرة الاسرائيلية الفعلية على قطاع غزة، والتدخل في شؤونه الداخلية، بما في ذلك الكف عن منع بناء مطار وميناء بحري، ونقل السيطرة على معابر غزة الى السلطة الفلسطينية، وضمان حرية الحركة في المعابر الحدودية، وضمان حرية العبور والتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- منع كل الاجراءات أحادية الجانب التي تقوم بها اسرائيل، وتطبيق الاتفاقيات المبرمة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وادارة مفاوضات جدية ومسؤولة وسريعة، حول الحل الدائم، بانسحاب اسرائيل من كل المناطق المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الى جانب اسرائيل، واطلاق سراح كافة الأسرى الفلسطينيين.
- تفكيك كافة المستوطنات التي أقيمت في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ووقف هدم البيوت ومصادرة الأراضي الفلسطينية.
- اقامة شبكة علاقات اقليمية جديدة في الشرق الأوسط تركز على المساواة والتعاون الناجع والمتبادل، واحباط كل المخططات العدوانية التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية، واتباع سياسة اسرائيلية خارجية ذات استقلالية، واحباط المخططات الأمريكية المنسقة مع اسرائيل، بهدف اقامة مسارات عسكرية استراتيجية في الشرق الأوسط.
- نزع الاسلحة النووية وكل اسلحة الابادة الجماعية من الشرق الأوسط، ونزع السلاح النووي الموجود في اسرائيل، ومنع التسلح النووي في ايران، وكل دولة أخرى في المنطقة وتوقيع كل دول المنطقة على معاهدة منع نشر اسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

اقتصاد لصالح العاملين:

في العقدین الأخيرین، أحزاب الحكم: العمل والليکود وكديما ويسرائيل بيتينو وشاس، تدير سياسة اقتصادية تقود الى اتساع الفجوات بين الطبقات الفقيرة والأغنياء، وتبذر أموالاً ضخمة على الحروب، والعسكر والاستيطان، وتقلص المصاريف المدنية، في ميزانيات التعليم والصحة والرفاه والاسكان والبيئة.

إن هذه السياسة الحكومية تدعم كبار اصحاب رأس المال في فترة النمو الاقتصادي، وبشكل أكبر في فترات الأزمات الاقتصادية، كتلك التي تعصف بالعالم الرأسمالي منذ العام 2008، وتنعكس على اسرائيل أيضاً، على حساب أبناء الطبقات الفقيرة.

إن ثمن سياسة اتساع الفجوات الاجتماعية ظاهر للعيان: زيادة عدد العاملين المحرومين من الحقوق، والعاملين الفقراء، نحو ثلث الأطفال في اسرائيل، يعانون من العيش بفقير، ونصف المسنين يعتاشون على مخصصات التأمين الوطني فقط، بدون رواتب تقاعد.

في الظروف القائمة، تشكل النفقات العسكرية عبئاً ثقيلاً على المجتمع وعلى ميزانية الدولة، فالصرف المباشر وغير المباشر على الحرب على قطاع غزة، "عمود السحاب"، بلغ أكثر من 4 مليارات شيكل من ميزانية الدولة. بينما الصرف على حرب "الرصاص المصوب" على قطاع غزة في العام 2009، بلغ 5 مليارات شيكل، وهذا من دون اجراء حساب للخسائر الأخرى، مثل الاضرار الناجمة لقطاع السياحة وفروع اقتصادية أخرى. وتستمر سياسة المغامرات الحربية بالتحضير للهجوم على إيران، بابتلاع ميزانيات ضخمة من أجل تمويل الغواصات والطائرات والصواريخ وغيرها، على حساب ميزانيات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

والأخطر من ذلك، هو ازدياد ميزانيات الجيش بعد كل حرب أكثر وأكثر، على حساب الميزانيات الاجتماعية. إن الصرف المباشر وغير المباشر على الجيش والصرف على الاحتلال والاستيطان، اضافة الى تسديد الديون، يبتلع أكثر من نصف الموازنة العامة. فالمصروفات العسكرية الاسرائيلية تبتلع 15% من الناتج العام، مقابل 2% في الدول الأوروبية. ولهذا فإن تقليص النفقات العسكرية (ميزانية وزارة الأمن) بنسبة 50%، هي خطوة حيوية من أجل انعاش الاقتصاد، وزيادة الصرف على الشؤون المدنية في الموازنة العامة، ومن أجل التوصل الى هذا الأمر، فإن الجبهة تعرض سياسة سلام عادل وثابت، في مركزه اخلاء المستوطنات، واقامة الدولة الفلسطينية، وجعل حدود الرابع من حزيران (يونيو) خطوط السلام مع الدول المجاورة.

وفي المقابل تعرض الجبهة سياسة أجور ملائمة للعاملين، وراتب تقاعدي مناسب للمتقاعدين، وتعليم ملائم للطلاب، وخدمات صحة لكل الجمهور.

في العقد الأخير، ازدادت نجاعة العاملين، والناتج العام للعامل الواحد ارتفع بنسبة 10%، إلا أن المداخيل الاضافية التي أثمرتها زيادة الانتاج، دخلت الى جيوب المشغلين، وفي السنوات العشر ذاتها، لم يرتفع الراتب الفعلي بتاتاً، بل وحتى أن قيمته تآكلت بنسبة 5%. كما أن اصحاب العمل الكبار، واصحاب رأس المال الذين سلبوا رواتب العاملين، حظوا بامتيازات ضريبية كبيرة من الحكومة.

ونتيجة لهذه السياسة، رأينا تحويل ميزانيات من خدمات التعليم والصحة والرفاه والسكن وحماية البيئة، وتطبيق قوانين العمل، لصالح أصحاب رأس المال.

وستواصل الجبهة النضال من أجل:

- رفع الأجور فوراً بنسبة 5% من أجل التعويض عن تآكل القيمة الحقيقية للرواتب.
- تحديد الحد الأدنى من الأجر، ليكون 60% من معدل الأجور العام، ومرحلياً، رفعه الى 5 آلاف شيكل شهرياً.

- دفع مخصصات بطالة كاملة ولمدة 12 شهرًا لكل عاطل عن العمل، ومنع العودة الى مخطط فيسكونسين، بهذا الشكل أو ذاك، وتقديم دورات تأهيل مهني على حساب الدولة، من خلال احترام العاطلين عن العمل.
- تقليص أسبوع العمل الى 35 ساعة عمل اسبوعيًا.
- المساواة للعاملات والعاملين العرب في فرص العمل، والرواتب وشروط العمل الأخرى.
- اقامة مناطق صناعية وخلق أماكن عمل في البلدات العربية.
- فتح أبواب الأطر الرسمية والشركات الحكومية لاستيعاب الاكاديميين العرب العاطلين عن العمل.
- فرض قوانين العمل من خلال زيادة أعداد المراقبين، وتشديد العقوبات على من يخرقها.
- الغاء نمط التشغيل من خلال شركات القوى العاملة والمقاولين، وتشغيل العمال بشكل مباشر من قبل المؤسسات.
- ضمان مساواة في فرص العمل من دون تمييز على اساس الجنس والقومية والدين والطائفة والعمل والحالة العائلية والميول الجنسية، والمحدوديات الجسدية أو النفسية، أو على خلفية اي سبب آخر.
- الغاء كل القوانين والأنظمة التي تمس بحقوق العاملين والنقابات المهنية، والعمل على سن قانون أساس: الحقوق الاجتماعية.
- منع التمييز في الأجور ضد القاصرين العاملين، وتطبيق مشدد للقوانين التي تهدف الى حماية القاصرين العاملين، وضمان مسؤولية الدولة عن التعليم حتى الصف الثاني عشر، لكل فتى وفتاة عاملين.
- تطبيق كافة القوانين التي تضمن أمان العاملين في أماكن العمل.
- مضاعفة رسوم التأمين الوطني المفروضة على أصحاب العمل، من أجل رفع زيادة مداخل مؤسسة التأمين الوطني بخمسة مليارات شيكل أخرى.
- رفع درجة ضريبة الدخل العليا من 45% الى 50%، لزيادة دخل الضريبة بثلاثة مليارات شيكل.
- تطبيق "ضريبة الأغنياء"، على كل دخل سنوي أعلى من مليون شيكل، لتكون نسبة ضريبة الدخل 55%، وهذا من شأنه اضافة مدخول مليار شيكل للميزانية العامة.
- تطبيق ضريبة الوراثة بنسبة 10% على الوراثة التي تزيد عن 3 ملايين شيكل، وهذا من شأنه اضافة مداخل بقيمة نصف مليار شيكل.
- الغاء كل الخصصات التي جرت حتى الآن للشركات الحكومية، والبنوك والخدمات البلدية والعامة، بما في ذلك الخصخصة في مجالي الصحة والتعليم والرفاه.
- شمل التأمينات الصحية المكملة ضمن سلة الخدمات الصحية، والغاء دفع رسوم اضافية في صناديق المرضى، وجباية مبلغ موحد عن الأدوية، والغاء نمط الخدمات الصحية خارج ساعات الدوام، التي يستفيد منها ذوي الامكانيات المالية فقط.
- الغاء سقف مصاريف الموازنة، وتمويل كافة الميزانيات الضرورية للخدمات الاجتماعية، من خلال زيادة جباية الضرائب المباشرة من الأغنياء، بواسطة ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضريبة الوراثة، وزياد مدفوعات أصحاب العمل للتأمين الوطني.
- زيادة مخصصات الأولاد بنسبة 40%، وبهذه الطريقة اعادة المخصصات الى قيمتها الفعلية التي كانت عليها قبل نحو عشر سنوات.
- ربط كل مخصصات التأمين الوطني بمعدل الأجور العام، كما كان الأمر قبل أكثر من عقد من الزمن، ومنع تآكل القيمة الفعلية للمخصصات.
- أن تعود الحكومة من خلال القطاع العام، لإدارة صناديق التقاعد، وأن لا تكون هدفًا لجباية الربح، وأن تخفض نسبة رسوم إدارة الصناديق الى نصف بالمائة.

- يُفرض على صناديق التقاعد الخاصة بأن توظف نصف أموال الصناديق على الأقل، في سندات دين حكومية.
- إقامة بنك استثمارات غير ربحي لخدمة المصالح الصغيرة.
- إلغاء قانون التسويات، المرافق للميزانية العامة، لأنه ينهش / يقضي على القضايا الاجتماعية والديمقراطية.
- الدفاع عن السوق في وجه املاءات الشركات والمؤسسات عالمية، والدفاع عن الانتاج المحلي أمام الاستيراد الفائض.
- مضاعفة حصة الحكومة من الارباح التي تجنيها شركات الغاز، وكل الشركات التي تستنفذ الموارد الطبيعية.

إن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ترفض منهجية "اللا مفر"، في سياسة التمييز، ودفع العاملين الى دائرة الفقر، واجبار الشبان والنساء على العمل في وظائف مؤقتة، ورفع اسعار البيوت، وتقليص القوة الشرائية لغالبية المواطنين. إن الخطة الاقتصادية التي تطرحها الجبهة، هي تطبيق لرؤية الجبهة الاشتراكية، وايضا تجاوبا مع مطالب حملة الاحتجاجات الشعبية.

خطة للمساكن الشعبية

إن الصرف على السكن، إن كان بإيجار البيوت، أو تسديد القروض السكنية، هو الصرف الشهري الأكبر لغالبية الجمهور، فمنذ خصخصة شركات البناء الحكومية والنقابية في سنوات التسعين، ارتفعت أسعار البيوت بشكل مستمر، وبوتيرة وصلت الى ثلاثة أضعاف ارتفاع التضخم المالي، وابتعدت فرص السكن عن يد غالبية العائلات وغالبية الجيل الشاب.

لقد بلورت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، خطة لضمان المساكن الشعبية، تليي بشكل ملائم احتياجات السكن لدى الشرائح المختلفة، وتتضمن مجموعة من الحلول:

- من أجل سد الفجوات الكثيرة التي سببها الانخفاض الحاد في احتياطي المساكن الشعبية، ومن اجل وقف الارتفاع المستمر في اسعار البيوت، ما يحرم الكثير من العائلات الفقيرة والمستضعفة، وعائلات العمال، من امكانيات شراء بيت لهم، على الحكومة أن توظف ابتداء من العام الحالي 2013 وحتى العام 2015 ميزانيات لبناء 30 الف بيت، ومن ثم بناء 5 آلاف بيت سنويا.
- على الحكومة أن تلزم صناديق التقاعد بتوظيف أموال التوفير في قطاع البناء الحكومي، لتكون هذه الأموال مصدر تمويل آمن وطويل المدى لمخزونات الجمهور، المعرضة لأخطار البورصة.
- سن قانون يضمن تخصيص 5% من كل مشروع اسكاني عام للمساكن الشعبية، يتم تسليمها للحكومة لضمها لاحتياطي المساكن الشعبية لديها.
- تساعد الحكومة في ترميم المساكن الشعبية القائمة، بشكل يلائم المتطلبات العصرية للبيوت.
- يشارك سكان المساكن الشعبية في ادارة شركات السكن الحكومية والبلدية.
- تبلور وزارة الاسكان خلال سنة، خطة قطرية لتجديد الأحياء الشعبية، بما فيها أحياء الفقر والبلدات العربية، من أجل تطوير وعصرنة البنى التحتية واستغلال الحد الأقصى من امكانيات البناء، والدمج بين مشاريع السكن والتجارة والترفيه، وتطوير الحياة الثقافية والترفيهية بشكل كبير.
- ضمان بناء بيوت تناسب ذوي الاحتياجات الخاصة في مشاريع الاسكان الشعبي.
- دفع مخططات وتخصيص أراض واستثمارات في البلدات العربية، تسمح في تصحيح وضعية التمييز المستمر ضد المواطنين العرب، وتنسيق الخطط والتطبيق مع اصحاب الأراضي، ومنح أولوية للمواطنين.

- تعترف الدولة بالقوى غير المعترف بها في النقب والجليل، وتلغي مخطط برافر، وتمنع كل مخططات الاخلاء القسري.
- تتوقف كلياً كل عمليات هدم واخلاء البيوت تحت ذريعة البناء من دون ترخيص، وهذا الى حين تجهيز مخططات هيكلية واضحة بموافقة السلطة المحلية في كل بلدة، وفي كل الأحوال، لا يتم اخلاء عائلة، من دون ضمان سكن بديل لها.
- إن تطبيق هذه الخطة، يضمن اضافة الكثير من البيوت خلال ثلاث سنوات، وبأسعار معقولة، تتناسب مع مستوى الدخل لدى غالبية العاملين، وزيادة كبيرة في السكن الشعبي للعائلات المستضعفة، وعائلات ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن تطبيق الخطة من شأنه ان يضع حدا لسياسة التمييز في مجال السكن، والحد من ثراء شركات البناء الخاصة على حساب الجمهور في اسرائيل.

من أجل خدمات صحية هامة متساوية وبمستوى عال

إن اضراب الأطباء في العام 2011، وضراب الممرضات في نهاية العام 2012، سمحا بعرض ضائقة الجهاز الصحي المتفاقمة على الجمهور العام، فالحكومة تفضّل تمويل المستوطنات على اضافة أسرة في المستشفيات، كما أنها تفضل تمويل الحروب، بدلا من ضمان رواتب مناسبة للعاملين في جهاز الصحة، وتتحمل الحكومة كامل المسؤولية عن تعزيز خدمات الطب والصحة في العيادات الخاصة على حساب الخدمات العامة في صناديق المرضى، وعن الارتفاع المستمر في الانفاق المباشر للفرد والعائلات على الخدمات الصحية. إن خصخصة الخدمات الصحية لطلاب المدارس، هي نموذج لتفضيل الشركات الخاصة على مصلحة جهاز الصحة العام وصحة الأطفال والفتيان.

إن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ستستمر في النضال من أجل خدمات صحية عامة، على أساس المساواة، وخطة الجبهة لخدمات صحية متساوية هي:

- الدفاع عن جهاز خدمات الصحة العام، ليكون جهازاً يقدم الخدمات بشكل متساو، وفي منال الجميع، ومن أجل صد كل مخططات خصخصة المستشفيات.
- اعادة فرض رسوم الصحة التي كان يدفعها أصحاب العمل من حسابهم بنسبة 5% من قيمة راتب كل عامل لديهم، بهدف زيادة ميزانية الجهاز الصحي.
- أن تنفذ الحكومة كل التزاماتها التي ينص عليها قانون التأمين الصحي العام.
- الغاء كل رسوم الاشتراك في الخدمات الصحية، خاصة لدى زيارة الطبيب وشراء أدوية في سلة الأدوية، وشمل علاج الاسنان في سلة الخدمات الصحية.
- تحديد آلية تضمن تعديل سلة الخدمات الصحية بنسبة 2% سنويا، الى جانب تقديم أجوبة ملائمة لارتفاع معدل الأعمار في الجمهور اضافة الى التغيرات التكنولوجية، بما في ذلك شمل أدوية جديدة باستمرار.
- ضمان عدد أسرة كافية لكل المرضى المزمنين، والقضاء على قوائم الانتظار.
- تطبيق خطة شاملة لتقليل الفجوات في المستوى الصحي بين المواطنين العرب واليهود.
- زيادة الميزانيات للطعام من المخدرات، وزيادة المعركة ضد تجارة المخدرات، ومعالجة كل أشكال الادمان الصعبة.

الخطة لجهاز تعليمي متساو

تطرح الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة خطة لضمان خدمات تعليمية متساوية ومتطورة:

- ضمان تعليم مجاني في كل المراحل التعليمية من رياض الأطفال وحتى الجامعة.
- سن قانون حقوق الأولاد.
- ادارة سياسة تفضيل لإصلاح أوضاع المجموعات التي تعاني من التمييز بين الأطفال والفتيان.
- زيادة ميزانيات التعليم لتقليص الفجوات في ظروف التعليم والتحصيل العلمي، وبشكل خاص بين جهاز التعليم العربي وجهاز التعليم العبري.
- بناء 9 آلاف غرفة تعليمية ناقصة لجهاز التعليم العربي.
- تحسين الظروف البنوية وحلول مشكلة الأمان في المدارس.
- رفع رواتب المعلمين وتحسين ظروف عملهم.
- وقف ظاهرة التجارة في جهاز التعليم.
- الغاء الميزانيات التفضيلية للمدارس الخاصة.
- تقليص عدد الحد الأقصى للطلاب في الصف التعليمي الى 25 طالبا.
- تطبيق كامل لقانون التعليم الخاص، وقانون الدمج، بشكل يضمن الحقوق لجميع الطلاب وبشكل متساو.
- تحسين جوهرى في مستوى معالجة طلاب المدارس الداخلية وضحايا التنكيل بأشكاله.
- تطبيق مشروع التغذية مقابل رسوم رمزية في المدارس التي يطبق فيها مشروع يوم التعليم الطويل.
- الغاء أقساط التعليم في المؤسسات العامة، والتعليم العالي، وضمان حقوق الطلاب الجامعيين، والعمل ضد كل محاولات المس بالعمل السياسي في الجامعات، والدفاع عن الجامعات في وجه الخصخصة، وزيادة ميزانيات الحكومة المخصصة لجهاز التعليم العالي.
- اقامة جامعة في مدينة الناصرة، تكون فيها لغة التعليم اللغة العربية، والاعتراف بتنظيمات الطلاب الجامعيين العرب، وضمان دمجهم بشكل متساو في الحياة الجامعية.

الخطة لخدمات رفاه وثقافة ورياضة متطورة

- تشغيل مباشر للعاملات والعاملين الاجتماعيين ورفع أجورهم.
- وضع خطة حكومية لتقليص كبير في ظاهرة الفقر.
- سن قانون يحدد مسؤولية الدولة عن الأمن الغذائي لكل مواطني اسرائيل وضمان العيش بكرامة.
- ضمان العيش بكرامة لكل المسنين، من خلال ضمان احتياجاتهم الخاصة، ورفع الميزانيات لعلاج المسنين داخل المجتمع، وضمان بناء بيوت ومؤسسات مسنين، بينما تكون الرسوم على الأدوية والأمراض المزمنة رمزية جداً.
- زيادة كبيرة في ميزانيات الحكومة المخصصة لخدمات الرفاه في السلطات المحلية، وتوسيع كبير في صلاحيات تلك السلطات، وتخفيض ضريبة الأرنونا عن بيوت السكن، وجعلها ضريبة ملائمة لحجم مدخول العائلة، وليس لمساحة البيت.
- تطوير الرياضة الشعبية، وزيادة دعم الرياضة، وضمان مساواة دعم الرياضة للنساء بالرياضة للرجال، وتخفيض رسوم الاشتراك في المراكز الجماهيرية بشكل كبير.

- زيادة كبيرة في ميزانيات الحكومة للمؤسسات الثقافية، وزيادة ميزانيات الثقافة الى نسبة 1% من الموازنة العامة، ودعم مكانة المبدعين وزيادة دعم الانتاج الثقافي باللغات المختلفة، وتشجيع الانتاج المسرحي والسينمائي، وتطبيق قانون السينما، وتشجيع اقامة أطر نقابية للعاملين في مجالي السينما والتلفزيون، بهدف ضمان شروط اجتماعية، والعمل على سن قانون يضمن حقوقهم. والقناة الأولى كقناة رسمية، تطور ثقافة الحوار، والانتاج بمستوى عال، من خلال تمثيل ملائم لكل الثقافات القائمة في اسرائيل، والتوقف عن تجاهل الجمهور العربي، وزيادة الميزانيات للمكتبات العامة.

الدفاع عن الحيز الديمقراطي

تجري في اسرائيل حاليا عملية متصاعدة للاتجاه نحو نظام الفاشية، تدمج بين ممارسات تستهدف الأقلية القومية العربية، وبين ضرب النقابات المهنية، وضد أحزاب وأطر اليسار وضد التنظيمات الديمقراطية، وهذا الى جانب الهجوم على الأكاديميا والمثقفين، وتصاعد التحريض القومي والعنصري.

إن هذه السياسة يتم تنفيذها من خلال الحفاظ على وجود البرلمان والانتخابات العامة، وهذا بهدف اضعاف المعارضة، وتحقيق شرعية شعبية للممارسات المعادية للديمقراطية.

إن الغالبية اليمينية، بشكل خاص في دورتي الكنيست الـ 17 (انتخابات 2006) والـ 18 (انتخابات 2009)، وحكومة اليمين المتطرف برئاسة بنيامين نتنياهو، بادرت وقادت سلسلة طويلة من القوانين العنصرية والمناهضة للديمقراطية. إن المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية تتخذ اجراءات هدامة أخرى مثل: تحريض متواصل ضد الجمهور العربي، ومحاكمة رئيس الجبهة النائب محمد بركة، وشخصيات عربية اخرى، بسبب نشاطهم السياسي، والغاء فعلي لتعليم الطلاب في المدارس موضوع المدنية، وتحويله الى مواضيع ذات طابع ايديولوجي، ودعم تنظيمات "الفاشية الجديدة" على شاكلة منظمة "منهيجوت يهوديت" و"إم ترسو"، ودعم حملات هذه التنظيمات ضد حرية التعبير وعمل منظمات حقوق الانسان، وضد اليسار ككل، كذلك ضد حرية الحوار والبحث الاكاديمي، ودعم الحملات لضربة مكانة المحكمة العليا، واتباع نظام اقرار ميزانية عامة لعامين في آن واحد.

إن الهجمات المنهجية السلطوية الهادفة لسحب شرعية الجماهير العربية، والتعامل المخجل من طرف المؤسسة العلمانية والدينية اليهودية، وبشكل خاص حزب "شاس" ضد مهاجري العمل وطالبي اللجوء الأفارقة، بات علامة ثابتة في السياسة الاسرائيلية.

إن فشستت المجتمع الاسرائيلي ليست تعبيراً عن نجاح باهر للبرجوازية الكبيرة، ولا "للنيوليبرالية الخنازيرية"، ولا لسياسة الاحتلال والتوسع الكولونيالي، وإنما تعبير عن فشل مستويات الحكم في جهودها للتغطية على العلاقة بين رأس المال والحكم، وللقضاء على العمل المنظم، واخراس النضالات الاجتماعية والبيئية، وضرب المعركة من أجل المساواة القومية، وضرب المواطنين العرب.

إن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ستواصل جهودها من أجل بلورة عمل مشترك بين جميع القوى الديمقراطية في المعركة ضد المحاولات لفرض جدول أعمال فاشي في اسرائيل، ومن أجل انشاء أوسع جبهة معادية للفاشية أمام ممارسات اليمين المتطرف.

خطة سياسية للشراكة اليسارية الديمقراطية تشمل: دولتين في حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، المناهضة للاحتلال ولللاستيطان والحروب، ومساواة كاملة في الحقوق للجماهير العربية في اسرائيل، وشراكة يهودية عربية، ورفض كل اشكال التفوق القومي، وضمان القيم الاشتراكية، والنضال الاجتماعي البيئي، وضمان مساواة حقيقية للنساء.

حلبة مهمة للدفاع عن الحيز الديمقراطي نجدها في مؤسسات التعليم العالي، التي تشهد في السنوات الأخيرة هجوما من

أوساط اليمين، بدعم وزارة التعليم، على المحاضرين الديمقراطيين، وهجوم على ادارة مؤسسات التعليم العالي، وعلى حقوق الطلبة الجامعيين عامة، وعلى الطلاب العرب خاصة.

الى جانب تسييس المعارك من أجل الديمقراطية، تواصل الجبهة الديمقراطية في عرض بدائل لتعميق الديمقراطية وضمان الحقوق:

- اقرار دستور ديمقراطي يدافع عن الحقوق الاساسية للانسان والمواطن، والحقوق الاجتماعية، ويدافع عن الطابع العلماني للدولة والمساواة بين المواطنين.
- اجتثاث العنصرية، والنضال ضد كل أشكال التمييز والاضطهاد القومي والعنف، وسن قانون أساس: مساواة الانسان، وسن قوانين وتطبيقها تحظر التمييز والتحرير على الطرد الجماعي، والتحرير العنصري، والتحرير على خلفية قومية وطائفية وإثنية وانتمائية أو بسبب الميول الجنسية.
- ضمان حريات التعبير والرأي والصحافة والتنظيم المهني والعمل السياسي، وحرية الضمير والمعتقد وحرية العبادة، والاعتراف بالحق في رفض الخدمة العسكرية من منطلقات ضميرية في المناطق المحتلة أو في الجيش بشكل عام.
- الغاء نظام الطوارئ وأنظمة الدفاع في أوقات الطوارئ، وسن قانون لمنع التعذيب.
- فصل الدين عن الدولة والغاء كل قوانين الإكراه الديني، والنضال ضد أشكال التعصب الطائفي، واتباع أنظمة زواج وطلاق مدني، والاعتراف بالأطر العائلية البديلة- أحادية الوالدين، وأحادية الجنسين والمختلطة.
- الدفاع عن النظام الانتخابي القطري النسبي، والسيادة البرلمانية الديمقراطية، وصد كل محاولات تطبيق نظام انتخابات اقليمية.
- تطبيق برامج تعليمية في المدارس والمعاهد التعليمية في كل المستويات، تحث على احترام الانسان، ومناهضة التمييز على خلفية الانتماء القومي والاثني والطائفي، وضد التمييز بسبب الميول الجنسية وكل الانتماءات، ومن أجل الأخوة اليهودية العربية، والصداقة بين الشعوب، والتربية من أجل الديمقراطية، ومناهضة العسكرة، وإزالة كل المؤشرات العسكرية، مثل برنامج "الجيل القادم".

من أجل المساواة القومية للعرب في اسرائيل

إن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، تمارس دورًا بالغ الأهمية، في بلورة الجماهير الفلسطينية في اسرائيل، كجمهور يناضل من أجل حقوقه بوحدة نضالية، ومن خلال أطر شعبية، اقامتها الجبهة كقوة ديمقراطية في الساحة الاسرائيلية العامة.

إن الأقلية القومية العربية تنشط بشكل مثابر سوية مع قوى ديمقراطية يهودية، وتلعب دورًا بالغ الأهمية في المعركة ضد الاحتلال ومن أجل السلام العادل، ومن أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية والدفاع عن العاملين، وضد سياسة اتساع الفجوات الاجتماعية وضد العنصرية ومخاطر الفاشية، ومن أجل المساواة والتطور الاجتماعي.

إن حكومة نتنياهو- ليرمان، واصلت سياسة التمييز ضد المواطنين العرب، في كل ما يتعلق بالأرض والسكن والميزانيات، ومكانة السلطات المحلية العربية، وفي جهاز التعليم والثقافة، كما رأينا هذه السياسة في تعامل الشرطة وسلطات أخرى مع العرب.

وتتبع الحكومة وسائل استبدادية أخرى، مثل الاخلاء العنيف، الذي تكرر عشرات المرات، للقري غير المعترف بها، مثل قرية العراقيب وغيرها في النقب، كما أن التحريض على العرب، الذي يطلقه ناطقون رسميون، ينتشر في أجزاء واسعة في جهازي التعليم والاعلام، وهي تؤجج الأجواء العنصرية.

إن المخططات، التي تطبق في ما يسمى "تطوير الجليل والنقب"، هي عمليا مخططات لتهويد الجليل والنقب، وتتجاهل احتياجات المواطنين العرب في هاتين المنطقتين، وكما في الماضي، فإن الجبهة تطالب أيضا الآن، بتبني مخططات تطوير لصالح كل مواطني الجليل والنقب، العرب مثل اليهود، وتدعو الى نضال جماهيري مشترك ضد مخططات التهويد العنصرية.

إن حكومات اسرائيل على مر السنين، لا تطبق قانون التمثيل الملائم، بكل ما يتعلق بالعاملين العرب في المؤسسات الحكومية، كما أن الحكومات لا تمويل اقامة مناطق صناعية في مناطق نفوذ البلديات العربية، ولهذا فإن العاملين العرب يعملون بغالبيتهم خارج أماكن سكنهم.

في السنوات الأخيرة، كانت تقليصات حادة جدا في ميزانيات الحكومة التي توجه للسلطات المحلية، بسبب الضغوط المستمرة في تطبيق "خطط اشفاء"، وبسبب هذا، فقد تقلص كثيرا عدد العاملين في السلطات المحلية العربية، التي هي مصدر التشغيل الأكبر في البلديات العربية.

بلغت البطالة بين العرب ثلاث اضعاف وأكثر، نسبتها بين الجمهور اليهودي، ومشكلة البطالة تتزايد أكثر، بين جمهور النساء العربيات. إن معدل الأجور لدى العاملين العرب هو 67% من معدل الأجور العام، كما أن نسبة الفقر بين العرب بلغت 54%، بينما النسبة العامة هي 24%.

إن الجماهير العربية تشكل عمودا فقريا في الديمقراطية الاسرائيلية، وكل حملة ضد حقوق الجماهير العربية، هي حملة ضد الديمقراطية الاسرائيلية، وكل انجاز على صعيد المساواة، هو دعم للديمقراطية كلها.

خطة الجبهة لمساواة الاقلية العربية هي:

- الاعتراف بالجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل كأقلية قومية، لها حقوق في المساواة، وحقوق قومية ومدنية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.
- وقف كل مصادرة الأراضي العربية، بشكل مباشر وغير مباشر، بما في ذلك التمييز في تحديد مناطق النفوذ، التي تمس بالبلدات العربية ومواطنيها، ووقف سياسة هدم البيوت، والاعتراف بالقري غير المعترف بها في الشمال والنقب، واقامة سلطات محلية فيها، وأن يمارس سكان قري إقرث وكفر برعم والغابسية والقري الأخرى حقهم بالعودة الى قراهم، والاعتراف بحقوق المهجرين الذين تم تدمير قراهم في العام 1948، والاعتراف بحقوق العرب في النقب في السكن في اماكنهم واقامة قري زراعية لهم، واعادة الأراضي المصادرة "لصالح الجمهور" الى أصحابها، إذ لم يتم استخدامها على مر السنين، وهي الآن معروضة للبيع، في اطار خصخصة أراضي الدولة.
- ومن أجل أن تكون اسرائيل دولة تضمن المساواة لكل مواطنيها، تناضل الجبهة الديمقراطية من أجل سن قانون اساس: مساواة الانسان، ومن أجل الغاء التمييز والاضطهاد القومي على كل المستويات، وضمان المساواة الكاملة للمواطنين العرب في البلاد، ومن أجل أن تكون رموز الدولة، من علم ونشيد، تلائم هذه الاسس، وصد كل المخططات العنصرية في الدعوات "للتبادل السكاني". إن الجبهة الديمقراطية تعارض فرض الخدمة المدنية، تحت غطاء "التطوع"، الى جانب المعارضة لمحاولات التذرع بمعارض فرض هذه الخدمة لتبرير التمييز.
- النضال المثابر ضد عزل الجماهير العربية في اسرائيل، ودفع وحدتها الديمقراطية المناضلة، وتطوير القيم التقدمية في صفوفها، والغاء التجنيد العسكري الالزامي المفروض على الشبان العرب الدروز.

- ممارسة سياسة تفضيلية لتصحيح الغبن، ومساواة ميزانيات السلطات المحلية العربية بميزانيات السلطات المحلية اليهودية، ما يدفع نحو سد الفجوات الضخمة القائمة في مجالات التطوير والتعليم والصحة وجودة البيئة والتصنيع والسكن والرياضة والثقافة، والمساواة في الفرص للمستثمرين العرب بالحصول على الاستثمارات والدعم الحكومي لتطوير مشاريع صناعية وبنوية وخدمية وغيرها.
- تشجيع السياحة في البلدات العربية.
- نقل أملاك الوقف الاسلامي من السلطات الاسرائيلية الى مؤسسات اسلامية ينتخبها جمهور المسلمين، والدفاع عن مؤسساتهم الدينية.
- الاعتراف بالأطر التمثيلية للجماهير العربية في اسرائيل، واشراك الجماهير العربية بما يتناسب مع حجمها في أطر التخطيط والبناء والمؤسسات العامة الأخرى.
- المساواة للفلاحين العرب في مخصصات الانتاج والتسويق، وبالمساعدة الحكومية، وزيادة كبيرة في مخصصات مياه الري، وحماية الفلاحين من المنافسة الناجمة من استيراد بضائع تقليدية لدى الفلاحين، مثل الزيت والزيتون.
- تحسين جوهرى في مستوى جهاز التعليم العربى، واقامة جامعة في الناصرة، لغة التعليم فيها العربية، وفتح أبواب المؤسسات الرسمية والشركات الحكومية لاستيعاب الاكاديميين العرب العاطلين عن العمل، وإزالة كل المعوقات أمام خريجي مؤسسات تعليم الطب، وضمان الظروف المطلوبة لنجاح طلاب الطب في الخارج في الامتحانات المهنية في البلاد.

مساواة المرأة في كل المجالات

في السنوات الأخيرة ازداد انخراط النساء في المجتمع، إن كان على صعيد العمل، أو في الحياة العامة، وفي حملات الاحتجاج في القضايا الاجتماعية والنسائية والسياسية.

إن الهجوم على مكانة المرأة وحقوقها، هو جزء اساسي من سياسة الخصخصة والبطالة، والقضاء على حقوق العاملين، وتقليص الخدمات الاجتماعية، وقد صعدت هذه الهجمة، سياسة ونهج التمييز ضد النساء اليهوديات والعربيات في كل المجالات، اضافة الى اتساع ظاهرة العنف ضدهن، كما أن النساء تدفعن ثمنًا باهظًا لسياسة الحروب والاحتلال.

غالبية النساء تعملن في وظائف جزئية، وغالبية العاملين في شركات القوى العاملة، تتلقين رواتب الحد الأدنى وأقل من ذلك، والغالبية الساحقة من ضحايا العنف والملاحقة الجنسية هنّ النساء، وقد عانى جمهور النساء في السنوات العشر الأخيرة بشكل خاص من تقليص مختلف المخصصات الاجتماعية التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني.

إن الثمن الباهظ الذي تدفعه النساء بسبب السياسة "النيو ليبرالية" لحكومة نتنياهو ليبرمان، يضعهن أمام واجب النضال من أجل الدفاع عن دولة الرفاه، والدفاع عن حقوقهن كعاملات وعاطلات عن العمل، وعن استمرار الخدمات التي تتلاقها النساء كأمهات.

غالبية النساء العربيات محرومات من فرص العمل، بسبب نقص اماكن العمل المتاحة، ونجد أن 60% من العاملات العربيات يعملن في وظائف جزئية، وهذه النسبة ضعف نسبة النساء العاملات اليهوديات، والوظائف الجزئية تشمل ايضا النساء من ذوات المؤهلات، مثل المعلمات اللواتي يكتفين بنصف أو ثلث وظيفة، كذلك، فإن النساء اليهوديات الشرقيات والمهاجرات ومهاجرات العمل يعانين، اضافة الى النساء اللواتي يعانين من جرائم الاتجار بالنساء.

إن القوانين الهادفة الى الدفاع عن قدرة النساء على ايجاد فرص العمل والعمل الكريم، لا يتم تطبيقها، فعلى سبيل المثال الكثير من اصحاب العمل يفصلون النساء الحوامل بخلاف تام لقانون عمل النساء، ويدفعون للنساء رواتب حد أدنى،

بنسبة أكبر من الرجال العاملين في نفس الوظيفة.

مئات آلاف النساء هن ضحايا العنف، ولكن قلة قليلة منهن يحظين بملجأ يسمح لهن للخروج من دائرة العنف الذي يستهدفهن، بهدف إعادة تأهيلهن للانخراط في المجتمع من جديد في المجالات الحياتية والاقتصادية. لقد دعمت الجبهة الكثير من القوانين المطروحة على أجندة الحركات النسائية والاجتماعية، إذ كانت الجبهة من اولى الكتل التي بادرت الى تمديد عطلة الولادة الى 14 اسبوعا، ونجحت في اقرار قانون ضمان الدخل للنساء المعنفات في الملاجئ، اضافة الى منحهن منحة تأقلم بعد خروجهن من الملاجئ، كذلك نجحنا في اقرار قانون منع الاعلانات الجنسية والزنى، ومواجهة ظاهرة سوق الزنى. وبفضل قانون الجبهة، فإن النساء اللواتي يسافرن الى الخارج من حقهن أيضا الحصول على مخصصات النفقة من التأمين الوطني.

ستعمل الجبهة على دفع مساواة النساء في المجالات التالية:

- ستواصل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في النضال المكثف، لزيادة فرص العمل للنساء، من أجل ان يحصلن على وظائف من دون خوف من التمييز، وضمان شروط عمل ملائمة لهن. ومن أجل ملاءمة أماكن العمل وظروفها، مع العطل المدرسية ستعمل الجبهة على سن قانون يضمن فترات عطل، أو تمويل رسوم للأولاد في أطر ملائمة في العطل المدرسية.
- سنناضل من أجل توجيه الميزانيات الضرورية لرفع نسبة مشاركة النساء العربيات والنساء المتقدّمات في السن، في سوق العمل، كونهن يواجهن بشكل دائم خطر البطالة، وبضمن ذلك تكثيف التأهيل المهني بما يلائم انخراطهن في سوق العمل بالشكل المطلوب، والتوقف عن تقليص مخصصات البطالة.
- سنعمل دون هوادة من أجل تحسين تطبيق قانون الرواتب المتساوية بين العاملات والعاملين، وسنعمل على رفع الحد الأدنى من الأجر، ما يأخذ بالحسبان رفع الراتب الصافي بعد خصمات الرسوم الاجتماعية فيه، والتوقف عن التشغيل من خلال شركات القوى العاملة، وتحديد عمل الساعات الاضافية.
- لا يمكن الفصل بين العنف الذي تواجهه النساء داخل الخط الأخضر، والعنف الذي تواجهه النساء من أجهزة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقط بخلق أجواء جديدة قائمة على أساس الدولتين للشعبين، بالإمكان التوقف عن المس بالنساء في الحواجز، وبالهجمات الحربية والاقتصادية.
- سنعمل على منع اقضاء النساء عن الأجواء الاجتماعية، عن كل الأطر الجماهيرية، وعن دوائر اتخاذ القرارات.
- ستواصل كتلة الجبهة في الكنيست في دفع القوانين التي تدافع عن حقوق النساء، وبضمن ذلك العمل على تطبيق القانون الذي يحظر زواج القاصرات اللواتي لم يكملن عمر 18 عاما، وتمديد عطلة الولادة الى 16 اسبوعا، وقانون تمويل مراكز لمعالجة العنف في العائلة، وتقديم دعم مالي للنساء بأكثر من مسار مخصصات واحد، وتوسيع نطاق قانون التعليم المجاني في كل الأطر التعليمية من عمر 3 سنوات وصاعداً.

سنعمل على:

- سن قانون أساس: المساواة بين الجنسين، الذي يركز على المعاهدات الدولية، الداعية التي تدعو الى الغاء كل أشكال التمييز ضد النساء، بما في ذلك جريمة الاتجار بالنساء.
- تطبيق اساس تفضيل النساء اللواتي يعاني من التمييز وقلة التمثيل.
- ضمان عمل للعاطلات عن العمل، ودفع رواتب لا تقل عن الحد الأدنى من الرواتب للنساء العاملات، وبالأساس

العاملات ضمن شركات القوى العاملة.

- تطبيق قانون المساواة في الفرص في سوق العمل، وقانون تشغيل النساء ومساواة راتب العاملة براتب العامل، وضمان المساواة للمرأة في فرص العمل، وفرص التقدم وضمان الامتيازات الاجتماعية، وضمان العيش الكريم للعائلات احادية الوالدين.
- زيادة تمثيل النساء، وضمان مكانتهن في كل المؤسسات الرسمية والبلدية والشعبية، اضافة الى ضمان تمثيل النساء في مؤسسات الجبهة، التي وصل تمثيل النساء فيها الى 28% بدلا من 20% كحد أدنى حسب الدستور، وضمان تمثيل المرأة في كتلة الجبهة، والعمل على تطوير مكانة النساء في العمل السياسي والاجتماعي.
- التثقيف على المساواة، وإزالة نصوص من منهاج التعليم يطغى عليها طابع تفضيلي للرجال على النساء.

الدفاع عن قضايا سكان أحياء الفقر وبلدات التطوير

إن اتساع الفجوات الاجتماعية، هو نتيجة سياسة الحكومة التي تدعم الطغمة المالية، وتعمل على تآكل قيمة الأجور، وتقلص الخدمات الاجتماعية، وتضرب بصورة قاسية، بأحياء الفقر وبلدات التطوير. فاغلاق مصانع الانتاج دفعت بالكثير من العاملين الى دائرة البطالة.

في السنوات الأخيرة وصل الى اسرائيل آلاف مهاجري العمل وطالبي اللجوء من افريقيا، الذين هربوا من الضائقة والجوع والحروب في أوطانهم. إن سياسة الحكومة تمنعهم من ممارسة حياة انسانية، ودفعت بالكثير منهم للعيش في أحياء شعبية ضعيفة تعاني الاهمال البلدي على مدى سنين.

بموجب قانون "منع التسلل"، الذي جرى اقراره بصيغة أخف بفضل نضال الجبهة الديمقراطية ضده في الكنيست الـ 18، فمن الممكن احتجاز مهاجري العمل من دون ترخيص، وطالبي اللجوء من افريقيا في اعتقال اداري ومن دون محاكمة، بداية لثلاث سنوات، وبعد ذلك من دون تحديد وقت، وهذا منوط بموافقة وزير الداخلية، مقابل 18 شهراً الحد الأقصى في اوروبا.

الخطة لإحداث تحول في أوضاع سكان أحياء الفقر وبلدات التطوير

- زيادة الميزانيات لتحسين أوضاع السكن والصحة والتعليم في هذه المناطق وضمان أماكن عمل للسكان.
- اقامة مدارس ثانوية تخصصية وضمان مستوى عال من التعليم في تلك المدارس، مع تقديم مكافآت للمعلمين واغناء المنهاج التعليمي.
- اصلاح البنى التحتية في تلك الأحياء ضمن تحسين أوضاع السكن، وبناء مساكن للايجار، للعائلات غير القادرة على شراء البيوت، وتخصيص بيوت للأزواج الشابة، وذوي الاحتياجات الخاصة والعائلات كثيرة الأولاد.
- كي تكون اسرائيل ديمقراطية تسودها المساواة وقيم التسامح، على وسائل الإعلام الشعبية أن تضمن في برنامجها نشر ثقافات مختلفة، وثقافة مناهضة للتمييز والطائفية. ويكون مكان لائق لبرامج ذات طابع يهودي شرقي.
- الجبهة ستبادر في الدورة البرلمانية الجديدة الى مشروع قانون يضمن حق السكن، ما يضمن تحسين وزيادة المساكن الشعبية، ويمنح فاقدى السكن الامكانية لايجاد بيوت ملائمة لهم.
- الجبهة ستعمل في الدورة الجديدة على سن قانون يضمن تعويض اصحاب البيوت التي يتم اخلاؤها في "كفار شليم"، وفي كل انحاء البلاد.

الدفاع عن البيئة

إن سياسة حكومات اسرائيل على مر السنين عملت على تدمير البيئة التي نعيش فيها، وقد ساهم في التدمير سياسة خصخصة الأراضي وتحويلها لغايات الربح لكبار المستثمرين، والتعامل مع قضايا عديدة على أساس الأرباح الاقتصادية. لقد عملت كتلة الجبهة وبادرت ونجحت في سن الكثير من القوانين الهادفة الى حماية البيئة وهي: قانون تغريم ملوثي البيئة، وقانون الأجواء النقية، وقانون تطبيق عقوبات المخالفين ضد البيئة، وقانون الشفافية في كل ما يتعلق بتلويث البيئة، وقانون لجم بعث الغازات الملوثة، وقانون نجاعة استخدام الطاقة في المباني العامة، وقانون الزام تركيب أجهزة توفير ماء في المباني العامة، وقانون السلطة الوطنية لاقتلاع الالغام، وقانون منع السياقة في الشواطئ، وقانون الاعفاء من الارنونا للمدارس الحقلية، وقانون اعادة تصنيع النفايات الالكترونية، الذي تبنته الحكومة.

الجبهة ستعمل على سن القوانين التالية:

- بلورة سياسة عامة تهدف للدفاع عن البيئة، وتتبنى أسس العدالة البيئية، والعمل بشكل حاد ضد المصالح الاقتصادية التي تتسبب في تدمير البيئة، والدفاع عن البيئة في المناطق الصناعية، والدفع نحو المساواة في استخدام الموارد الطبيعية.
- الدفاع عن الاراضي ومواجهة السيطرة على الأراضي من جهات استثمارية، والتوقف عن خصخصة الأراضي، وضمان استخدام متساو للأراضي لكل المواطنين اليهود والعرب.
- فتح كل الحدائق والمحميات الطبيعية امام الجمهور من دون رسوم.
- بلورة خطة عامة للدفاع عن صحة الجمهور من المخاطر البيئية.
- تطبيق قانون منع التلوث البيئي، وتحميل كافة المصاريف الناجمة عن التلوث على المتسبب بالتلوث.
- الزام المصانع بوضع أجهزة تمنع التلوث.
- نشر معلومات عن اوضاع البيئة أمام الجمهور.
- ضمان الميزانيات الكافية لربط البلدات بما فيها البلدات العربية، بمشاريع المجاري القطري، واقامة مجمعات لتكرير المياه العادمة وتصنيع النفايات.
- الدفاع عن حقوق الحيوانات، واقامة سلطة للدفاع عن الأحياء والحيوانات.
- منح افضلية للمواصلات العامة، من خلال تطوير المواصلات العامة وايصالها الى الضواحي والبلدات العربية، والتوقف عن خصخصة المواصلات العامة، وتطوير شبكة السكك الحديدية.

تصفية الاسلحة للإبادة الجماعية

تعتبر اسرائيل واحدة من الدول القليلة في العالم التي لم توقع على المعاهدة الدولية لحظر نشر الأسلحة النووية، وهذا لأنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط، التي تطور وتخزن منذ عشرات السنين سلاحا نوويا ثقيلًا. إن وجود السلاح النووي لا يعزز أمن مواطني اسرائيل، بل العكس، فهذا يحفز السباق نحو التسلح النووي في المنطقة ويزيد من أخطار مخاطر الحروب التي تستخدم فيها اسلحة الابادة الجماعية، وما يثبت هذا، قرار حكومة نتنياهو بالاستعداد لعدوان على إيران، بدلا من فسخ المجال امام نزع كل اسلحة الابادة الجماعية من المنطقة.

إن الجبهة الديمقراطية هي الحركة السياسية الوحيدة التي منذ أن تأسست في العام 1977، تخوض المعركة من أجل تصفية اسلحة الابادة الجماعية في اسرائيل وفي المنطقة والعالم، وهذا أحد بنود برنامجها السياسي.

إن الجبهة ستعمل في الكنيست وخارجه من أجل:

- وقف التسليح التقليدي وغير التقليدي.
- انضمام اسرائيل الى المعادة الدولية لحظر نشر الأسلحة النووية.
- توقيع اسرائيل على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بسباق التسليح ونزع الاسلحة، بما في ذلك نزع الالغام التي تستهدف الافراد.
- الغاء الخيار النووي الاسرائيلي.
- نزع اسلحة الابداء الجماعية بمختلف أشكالها من الشرق الأوسط.
- مراقبة عامة على الانتاج النووي، وعلى النفايات النووية وتصدير الاسلحة من اسرائيل، ومراقبة تلويث اعماق الارض من المواد النووية.